

مركز المنبر

للدراستات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



هل بمقدور السعودية الاستمرار في نهج "الموازنة الاستراتيجية"؟

الكاتب: ماريا فانتابي و ولي نصر

المصدر: مجلة "فورين أفيرز" الأميركية نُشر/ بتاريخ 20 نيسان أبريل 2026



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



<https://t.me/manbarcenter>



[07816776709](tel:07816776709)

هل بمقدور السعودية الاستمرار في نهج "الموازنة الاستراتيجية"؟

الكاتب: ماريا فانتابي و ولي نصر

المصدر: مجلة "فورين أفيرز" الأميركية نُشر/ بتاريخ 20 نيسان أبريل 2026¹.

الحرب الإيرانية تعيد صياغة موازين القوى في الخليج وحسابات المملكة السعودية. على مدار ستة أسابيع من المواجهة المحترمة بين إيران و"إسرائيل" والولايات المتحدة، أثار الثبات الاستراتيجي الذي أبدته السعودية حيرة المراقبين، فرغم الامتداد المتسارع لشارة الحرب إلى منطقة الخليج، فضّلت الرياض التمسك بضبط النفس. لقد أدت الهجمات الإيرانية الانتقامية التي استهدفت البنية التحتية الخليجية، وأعقبها إغلاق طهران لمضيق هرمز والحصار الأمريكي المضاد، إلى تصدّع النموذج الأمني الذي هيمن لعقود وشكّل الرافعة الأساسية للنهضة الاقتصادية الخليجية. ومع أن السعودية أتاحت للقوات الأمريكية استخدام قواعدها العسكرية، إلا أنها نأت بنفسها عن الدخول في ردود فعل عسكرية مباشرة تجاه الضربات الإيرانية، مكتفيةً بمسار دبلوماسي حذر وتحذيرات مقتضبة.

وفي حين اتسم الموقف السعودي بالتمايز عن حلفائه وجيرانه، فهي لم تذهب إلى ما ذهبت إليه الإمارات في الدعوة لاستمرار العمليات العسكرية أو الانخراط في التحالف الأمريكي الإسرائيلي، كما أنها لم تنتهج مسار عُمان وقطر في الانفتاح الدبلوماسي الواسع مع طهران، بل اختارت حصر جهودها في دعم الوساطة الباكستانية سعياً لخفض التصعيد.

¹ Can Saudi Arabia Keep Hedging?. <https://www.foreignaffairs.com/middle-east/can-saudi-arabia-keep-hedging>

يُعد الموقف الحالي للرياض امتداداً لـ "الموازنة الاستراتيجية" التي تتبناها منذ أمد بعيد، فالسعودية التي توجست تاريخياً من تعاضم النفوذ الإيراني والتي لم تُرمم علاقاتها مع طهران إلا في عام 2023، بوساطة صينية ، باتت اليوم تشاركها هواجس مماثلة تجاه الطموحات الإسرائيلية في المنطقة. إذ ترفض الرياض انفراد أي من القوتين، إيران أو "إسرائيل"، بالهيمنة الإقليمية. ورغم أن الحرب الراهنة قد عرقلت مسار التقارب بين الرياض وطهران، إلا أن الطرفين يحرصان على منع انهيار العلاقات تماماً.

وحتى اللحظة، تنتهج الرياض سياسة "الترقب الحذر"، فهي تضع الحفاظ على وقف إطلاق النار مع الحوثيين كثمرة لتطبيع علاقاتها مع إيران على رأس أولوياتها. فالدخول المباشر في الصراع قد يحفز الحوثيين على استئناف هجماتهم، مما يضع صادرات النفط عبر البحر الأحمر في مرمى الخطر. ومع ذلك، تدرك المملكة أن التعويل على الولايات المتحدة كضامن وحيد للأمن لم يعد خياراً كافياً، ففي حال صعّدت طهران استهدافها للبنية التحتية السعودية الحيوية، قد تجد الرياض نفسها مضطرة للانخراط العسكري المباشر مستخدمةً قدراتها الجوية والصاروخية.

وبغض النظر عن مآلات الصراع، تبقى الأولوية السعودية متمحورة حول حماية الاقتصاد الوطني وتكريس "الاستقلال الاستراتيجي". وبناءً عليه، ستستمر الرياض في التطلع نحو واشنطن للحصول على دعم أمني محدود، بالتوازي مع تعميق تحالفاتها الإقليمية مع قوى مثل مصر وتركيا وباكستان، وتعزيز شراكتها مع الصين. كما ستحتاج إلى صياغة ترتيبات جديدة مع إيران لإدارة تداعيات الحرب. وإذا نجحت في حشد موقف خليجي موحد ، لاسيما بإقناع الإمارات والبحرين اللتين تتبنيان نهجاً

أكثر حزمًا تجاه طهران، فستحظى بفرصة تاريخية لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب، بدلاً عن انكفائه.

اختلال التوازن

لطالما ارتكزت الرؤية السعودية على تفضيل إيران "ضعيفة ومحاصرة"، بما يضمن عدم تهديد أمنها أو تقويض طموحاتها الاقتصادية. ومنذ غزو العراق عام 2003، راقبت الرياض بقلق تمدد النفوذ الإيراني، وصولاً إلى دعم طهران للحوثيين في اليمن، وهو ما دفع المملكة لتدخل عسكري فاقم حدة الاستقطاب. وقد بلغت القطيعة ذروتها باقتحام السفارة السعودية في طهران عام 2016، ثم تعمقت الفجوة عقب استهداف المنشآت النفطية السعودية عام 2019، في هجوم تسبب بتعطيل نصف الإنتاج الوطني لفترة وجيزة.

لم تكن الصدمة نابعة من الهجوم الإيراني فحسب، بل من "الانكفاء الأمريكي"، إذ أثار تقاعس واشنطن عن الرد وحماية أمن الطاقة العالمي شكوكاً وجودية لدى القيادة السعودية حول موثوقية الضمانات الأمنية الأمريكية. هذا التحول دفع الرياض لتعزيز قدراتها الذاتية وإنتاج صواريخها الخاصة، بل والتلويح بالخيار النووي، وصولاً إلى طرق أبواب بكين لتطبيع العلاقات مع طهران. وفي الوقت ذاته، ناورت الرياض عبر السعي لاتفاقية دفاعية رسمية مع واشنطن، وربطها بملف التطبيع مع "إسرائيل" كأداة ضغط استراتيجية.

جاء هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2023، ليقطب الطاولة، فقد جعلت العمليات الإسرائيلية في غزة من التطبيع أمراً "مستحيلاً سياسياً" في المدى المنظور، وحوّلت "إسرائيل" إلى قوة عسكرية تسعى لوحدها إلى رسم خارطة المنطقة. هنا

وجدت السعودية نفسها أمام اختلال جديد في التوازن، فهي بقدر خشيتها من إيران، ترفض الانضواء تحت نظام إقليمي تهيمن عليه "إسرائيل" كلياً. ولتوسيع هوامش حركتها، أبرمت الرياض اتفاقية دفاعية مع باكستان، لتشكل نواة لتحالف إقليمي يضم مصر وتركيا، هدفه كبح التهديدات المشتركة من الجانبين الإيراني والإسرائيلي، وهو التنسيق الذي مهّد للوساطة الباكستانية اللاحقة.

ورغم عدم رغبة الرياض في هذا الصراع، إلا أنها لم ترَ جدوى في "هدنة هشة" تؤجل الصدام ولا تنهيه. ومع صعود تيارات أكثر تشدداً في طهران، وغياب استراتيجية أمريكية متماسكة لحماية الخليج في عهد إدارة ترامب، تعززت القناعة السعودية بضرورة صياغة أمن إقليمي ذاتي. وفي ظل تباين المواقف الخليجية بين مهادنة عُمان وقطر لإيران، وتشدد الإمارات والبحرين ضدها اختارت السعودية "المسار الأوسط". يظهر هذا الشرخ الخليجي بوضوح في الموقف الإماراتي الذي اتخذ منحى هجومي ضد المنشآت الإيرانية تزامناً مع اتفاق وقف إطلاق النار، مما يعكس تعقيد المشهد وصعوبة العودة إلى التوازن القديم.

آفاق المستقبل

تتمثل الأولوية القصوى للمملكة العربية السعودية في تحييد بنيتها التحتية الحيوية واقتصادها الوطني عن شرارة صراع قد يقوّض طموحاتها التنموية. ومع ذلك، يبقى قرار الانخراط العسكري رهناً بمتغيرين حاسمين: أولهما اتساع نطاق الاستهداف الإيراني للعمق السعودي، وثانيهما مدى الالتزام العسكري الكامل لكلٍ من البحرين والإمارات في مواجهة طهران، مما قد يفرض على الرياض إعادة ضبط حساباتها. بيد أن هذا الانخراط يحمل في طياته مخاطر سياسية جسيمة، إذ قد يُجبر المملكة على

تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" دون ضمان تنازلات جوهرية بشأن القضية الفلسطينية، وهو ملف يمس الوجدان الشعبي السعودي والشرعية القيادية للرياض في العالم العربي. ففي الرؤية السعودية، قد تهدف "إسرائيل" من هذا الصراع إلى تكريس تبعية دول الخليج لها، واستنزاف القوى الإقليمية (إيران والسعودية) في صراع استنزافي طويل، يحوّل دول المنطقة إلى مجرد "خزانات طاقة" فاقدة للتأثير الاستراتيجي.

وحتى في حال تمسكت السعودية بالحياد وانتهت الحرب سريعاً، يبقى المشهد المستقبلي معقداً، فإيران، ورغم إنهاكها، قد تواصل تهديد الأمن البحري وجيرانها. إذ تنطلق طهران من فرضية مفادها أن التصعيد العسكري لن يقطع حبال التعاون المستقبلي. فبعد مواجهة حزيران/ يونيو عام 2025، صدّدت إيران لهجتها محذرةً الدول التي تستضيف قواعد أمريكية، ثم تجاوزت ذلك في شباط/ فبراير الماضي باستهداف منشآت طاقة ومواقع مدنية، وصولاً إلى إغلاق مضيق هرمز.

تراهن إيران على أن الرسالة القاسية التي بعثت بها من خلال التصعيد تفوق في أهميتها تضرر علاقاتها مع الجيران، ومفادها أن التحالف مع واشنطن لا يوفر حصانة أمنية حقيقية. وتعتقد طهران أن دول الخليج ستدرك في نهاية المطاف أن ازدهارها الاقتصادي يمر عبر بوابة التفاهم معها. كما بدأت إيران تنظر إلى "مضيق هرمز" ليس فقط كأداة ردع عسكرية حالت دون فرض عقوبات أقسى عليها، بل كمصدر دخل استراتيجي عبر فرض رسوم على التجارة البحرية، محاكيةً بذلك نموذج قناة السويس. وفي إطار سعيها لكسر الحصار الأمريكي، طرحت طهران فكرة إدارة مشتركة للمضيق مع عُمان، تهدف من خلالها إلى تقييد حركة البحرية الأمريكية وانتزاع تنازلات سياسية واقتصادية من الدول المستفيدة من هذا الممر الحيوي. وبينما تلوّح إيران بورقة

الوساطة الصينية لترميم علاقاتها مع الرياض، تبقى المملكة حذرة من تحوّل الشرق الأوسط إلى ساحة للتجاذبات الكبرى بين واشنطن وبكين وموسكو، ساعيةً للحفاظ على استقلال قرارها السيادي في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

منطقة "الخيار الثالث" تحالف الضرورة وأمن الخليج

بين خيارين كلاهما مرّ، إما الإذعان لهيمنة إسرائيلية مطلقة على الشرق الأوسط أو القبول بتهديد إيراني مستدام، تسعى الرياض لشق مسار ثالث عبر تحالفات استراتيجية مبتكرة. فمع اندلاع الشرارة الأولى للحرب، كان التحرك السعودي نحو عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية (مصر، وباكستان، وتركيا) إيذاناً ب بروز القوة الباكستانية كـ "وسيط مرجح". هذا التموضع لا يخدم مساعي الرياض لإنهاء الحرب فحسب، بل يضمن لها مقعداً رئيساً في أي تسويات كبرى قد تُبرم بين طهران وواشنطن من وراء ظهر المنطقة.

إن تعميق التعاون ضمن هذا "المحور الرباعي" يمنح السعودية ثقلاً استراتيجياً يتجاوز حدود مجلس التعاون الخليجي والمظلة الأمنية الأمريكية التقليدية، حيث تمتلك هذه الدول جيوشاً نظامية ضخمة، وتقنيات عسكرية متطورة، فضلاً عن الميزة النووية لباكستان وعضوية تركيا في "الناتو". ومن الواضح أن الرياض باتت تبحث عن "شركاء أمنيين" بدلاء، مراهنةً على أن التأثير الجماعي لهذه القوى الأربع على واشنطن وتل أبيب يفوق بكثير ما يمكن أن تحققه المملكة منفردة.

وفي إطار تعزيز قدراتها الدفاعية، لم تكتفِ الرياض بالتحالفات التقليدية، بل انفتحت على قوى دولية تشاركها الاستياء من "عدم استقرار السياسة الأمريكية"، مثل أوكرانيا التي وقعت معها اتفاقية في آذار/ مارس الماضي لدمج تقنيات الطائرات المسيّرة

في أنظمة الدفاع الجوي السعودي. إن نجاح هذا المحور في بناء منظومة "ردع دفاعي" سيجعل الرياض أكثر مرونة في إدارة الأزمات الممتدة، ويؤهلها للعب دور الوسيط الفاعل في ملفات شائكة مثل لبنان وغزة.

أما على الصعيد الإقليمي، فتحتاج السعودية إلى صياغة "إطار أمني ذاتي" للخليج، يحظى بدعم المجموعة الرباعية ودول مجلس التعاون، ويؤسس لاتفاقية "أمن بحري" مع طهران. معادلة هذا الاتفاق واضحة: تضمن السعودية عدم استخدامها لقواعدها لشن هجمات ضد إيران، مقابل ضمانات إيرانية قطعية بتحييد الأراضي السعودية عن أي رد من طهران أو وكلائها. ولإنجاح هذه الاتفاقية "لعدم الاعتداء"، سيتعيّن على الرياض تحويل مجلس التعاون إلى مؤسسة متعددة الأطراف قادرة فعلياً على توفير الحماية والدعم لجميع أعضائها، مقتدياً بالنموذج العُماني والقطري الذي أثبت فاعليته في تجنب أراضيهما ويلات الحرب الحالية.

ورغم أن "إسرائيل" قد تنظر إلى هذا التمدد الدبلوماسي السعودي بريية، إلا أن نجاح المحور الرباعي في احتواء إيران قد يصب في مصلحة تل أبيب على المدى البعيد، ويمهد الطريق لتطبيع العلاقات وفق أسس جديدة.

في الختام، ورغم ريبة الرياض من تشدد القيادة الإيرانية الجديدة، تبقى "حتمية الجغرافيا" هي المحرك الأساس، فالبديل عن التعايش المنظم هو دوامة صراع عدمي ستفضي، في حال استمرارها، إلى استنزاف إيران ودول الخليج على حدٍ سواء.
